

الجمهورية التونسية

-\*-\*-

وزارة النقل

التقرير السنوي

حول النفاذ الى المعلومة

بوزارة النقل لسنة 2018

فيفري 2018

## الفهرس

3	أ-المقدمة.....
3	ب-معطيات عامة.....
3	1-المكلفون بالنفاذ إلى المعلومة.....
3	2-التكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة.....
5	3-الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف.....
5	ج-النشر الاستباقي للمعلومة.....
5	1-متابعة محتوى بوابة النقل بخصوص المعطيات الواجب نشرها وتحيينها.....
6	2-البيانات المفتوحة بقطاع النقل.....
7	د-النفاذ إلى المعلومة حسب الطلب.....
7	1-دراسة مطالب النفاذ الى المعلومة والطعون.....
8	2-متابعة النفاذ الى المعلومة بالقطاع.....
9	3-الاحصائيات.....
12	هـ-التحديات والمعوقات: النقائص المرتبطة بالتشريعات وبواقع النفاذ.....
12	1-الإشكاليات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومة.....
13	2-الإشكاليات والصعوبات للنفاذ الى المعلومة حسب الطلب.....
14	و-التوصيات والمقترحات.....

## أ- المقدمة

يندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة حيث نص على أن المكلف بالنفاذ إلى المعلومة يعد تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الهيكل ويتم نشره على موقع بوابة النقل.

انطلقت الوزارة منذ بداية السنة في العمل بهذا القانون بالتنسيق مع المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية حيث تم انخراط جميع الأطراف المعنية بصفة متفاوتة في هذا المجال إلا أنه لا بد من التذكير بأن نجاح حق النفاذ إلى المعلومة هو مسؤولية مشتركة تتطلب انخراط جميع الأطراف المعنية المذكورة أعلاه.

وبذلك، يبين هذا التقرير نشاط وزارة النقل بخصوص النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2018.

## ب- معطيات عامة :

### 1- المكلفون بالنفاذ إلى المعلومة:

قام السيد وزير النقل بتعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبا له على المستوى المركزي بوزارة النقل وتجسد ذلك من خلال إصدار المقرر عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 29 جانفي 2018.

وتم إعلام هيئة النفاذ إلى المعلومة بقرار التعيين وذلك وفقا للقانون وكذلك تم اعلام رئاسة الحكومة بخصوص تعيين المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة على المستوى المركزي والجهوي والمنشآت والمؤسسات العمومية تبعا لمراسلتها في الغرض.

وقامت وزارة النقل بنشر عبر بوابتها بقائمة متعلقة بالمكلفين بالنفاذ إلى المعلومة على المستوى المركزي والجهوي وبالمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافها.

### 2- التكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة:

يقوم المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بالمساهمة في ترشيد وتوجيه وتقديم الإستشارات إلى باقي المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة سواء على المستوى الجهوي أو على مستوى المؤسسات والمنشآت العمومية. وتتم هذه الاستشارات شفاهيا أو كتابيا بخصوص محتوى الوثائق أو بعدم الاختصاص أو بالحجب الجزئي للمعلومة. كما يتم تحسيس جميع المصالح المركزية والجهوية بالوزارة بضرورة موافاة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالمعلومات التي تم نشرها أو تحيينها ببوابة النقل وبنسخ من مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة عليها والاجابات عليها خلال كل ثلاثية. وقد تم استصدار منشور السيد وزير النقل عدد 11 بتاريخ 26 أبريل 2018 في الغرض.

## 2-1- المشاركة في دورات تكوينية:

تم التنسيق مع الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والوسائل العامة وبالتحديد إدارة الرسكلة والتكوين على برمجة دورتين تكوينيتين لفائدة إطارات وزارة النقل والمكلفين بالإنفاذ إلى المعلومة ونوابهم على المستوى المركزي والجهوي. وقد تم ذلك أيام 09 و 10 جويلية 2018 للمكلفين بالإنفاذ و 11 و 12 جويلية 2018 لنائبهم كما هو مبين بالجدول التالي:

### جدول تكوين المكلفين بالإنفاذ ونائبهم على المستوى المركزي والجهوي

الولاية	العدد
المصالح المركزية	2
تونس	2
أريانة	2
منوبة	2
بن عروس	2
زغوان	2
نابل	2
بنزرت	2
باجة	2
سليانة	2
جندوبة	1
الكاف	1
القيروان	1
المنستير	2
سوسة	
المهدية	1
صفاقس	2
قابس	2
مدنين	2
قبلي	
قفصة	2
توزر	2
القصرين	1
تطاوين	2
سيدي بوزيد	
<b>المجموع</b>	<b>43</b>

وقد تم الطلب من المصالح المختصة برمجة تكوين الإطارات المتبقية من الإدارات الجهوية وإطارات أخرى بالوزارة خلال سنة 2019.

وقد نظمت رئاسة الحكومة وهيئة النفاذ الى المعلومة ومنظمة المادة 19 بالتعاون مع البنك الدولي دورة تكوينية لفائدة عدد من المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بالهياكل العمومية وذلك خلال الفترة المتراوحة بين 17 و 19 سبتمبر 2018 وقد شارك فيها السيد عادل خصيب المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بوزارة النقل.

وقد شارك أيضا في دورة تكوينية حول دراسة لوضع مرجعية وطنية لتصنيف المعطيات العمومية بتاريخ 07 و 08 نوفمبر 2018 نظمتها الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.

## 2-2- المشاركة في اجتماعات أو ندوات في مجال النفاذ الى المعلومة:

شارك المكلف بالنفاذ إلى المعلومة في الاجتماعات والندوات والملتقيات التالية:

-اجتماع برئاسة الحكومة بتاريخ 13 أبريل 2018 حول إصدار منشور متعلق بتفسير القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة. وقد تم تقديم عدة مقترحات ذات علاقة بمجال النفاذ إلى المعلومة وقع اعتماد بعضها في الصيغة النهائية لهذا المنشور.

-التظاهرة الدولية تحت عنوان: "الحق في النفاذ إلى المعلومة في تونس: استراتيجية الجهات الفاعلة في مواجهة تحديات التنفيذ" بتاريخ 26 سبتمبر 2018 التي تم تنظيمها بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحق النفاذ إلى المعلومة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالشراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بتونس ومنظمة المادة 19.

-الندوة الوطنية حول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في النفاذ الى المعلومة التي نظمتها منظمة المادة 19 بالاشتراك مع هيئة النفاذ إلى المعلومة بتاريخ 03 ديسمبر 2018.

-ندوة حول نتائج الدراسة المتعلقة بوضع مرجعية وطنية لتصنيف المعطيات العمومية بتاريخ 05 ديسمبر 2018 نظمتها الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.

## 3- الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف:

أتمت إدارة التصرف في الوثائق والأرشيف التابعة للإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصرف في الوثائق والأرشيف تحيين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية للوزارة وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالوزارة والأرشيف الوطني وقد تمت إحالة إلى الأرشيف الوطني الصيغة النهائية للمصادقة بتاريخ 24 ديسمبر 2018. كما أن الإدارة المعنية تمكن مصالح الوزارة من الإطلاع على أرشيفها كلما تقدمت بمطلب في الغرض.

## ج- النشر الاستباقي للمعلومة:

### 1- متابعة محتوى بوابة النقل بخصوص المعطيات الواجب نشرها وتحيينها:

قامت الوزارة خلال سنة 2018 بنشر ببوابة النقل:

-06 طلبات عروض واستشارات ونتائجها؛

-اعلان 20 مناظرة داخلية للترقية الى رتب مختلفة بوزارة النقل؛

- اعلان مناظرتين خارجيتين الأولى تخص انتداب متعاقدين لفائدة الديوان الوطني للمعابر الحدودية والثانية لانتداب أعوان بعنوان سنة 2018 بالشركة الجهوية للنقل بقفصة؛  
-تعريف النقل العمومي للأشخاص بواسطة سيارات الأجرة "لواج"؛  
-تعريف النقل العمومي للأشخاص بواسطة سيارات التاكسي الجماعي بولاية بن عروس؛  
-مؤشرات المردودية بميناء رادس لسنة 2018؛  
-ركن الإحاطة بالمستثمرين والمتضمن للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالتعريف بدور ومهام وحدة الإحاطة بالمستثمرين حول فرص الاستثمار المتاحة في قطاع النقل وتلك المبرمجة في المخطط التنموي 2016-2020 في إطار الشراكة.

وقد تم حث الهياكل المركزية والجهوية بوزارة النقل وبالمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافها على نشر وتحيين البرامج والتقارير والمشاريع والاستشارات المعروضة للعموم ونتائجها ببوابة النقل بالنسبة للوزارة وبمواقع الواب الخاصة بالمؤسسات والمنشآت العمومية. وقد تم بتاريخ 06 أكتوبر 2018 تذكير الإدارات العامة للنقل البري وللطيران المدني وللنقل البحري والموانئ البحرية التجارية بضرورة نشر هذه المعطيات في شكل الالكتروني وقابل للاستعمال ببوابة النقل مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وعند كل تغيير يطرأ عليها.

وفي إطار السعي إلى تكريس مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في المناظرات والامتحانات المعنية، بادرت الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والوسائل العامة بالتنسيق مع الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي لنشر المذكرات المتعلقة بفتح المناظرات والامتحانات المهنية للترقية على بوابة وزارة النقل ودعوة جميع إدارات وأعوان الوزارة للاطلاع عليها بصفة دورية.

هذا وقد تم إعداد التقارير الثلاثية (الثلاثي الأول والثاني والثالث) حول النفاذ إلى المعلومة ونشرها ببوابة النقل.

## 2-البيانات المفتوحة بقطاع النقل:

قامت الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بتحيين المعطيات والمعلومات التي تهم نشاط مختلف الإدارات العامة والجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة وخاصة المتعلقة بالخدمات للعموم بموقع البيانات المفتوحة [www.data.gov.tn](http://www.data.gov.tn).

كما تولت الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي القيام بالأعمال التالية في إطار تنفيذ التعهد الراجع بالنظر لوزارة النقل ضمن خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة 2016-2018 والذي يتمثل في "دعم شفافية قطاع النقل من خلال تطوير بوابة للبيانات المفتوحة":

✓ التنسيق مع المؤسسات والمنشآت تحت الإشراف لإعداد دفعة من المعطيات المطابقة لمواصفات البيانات المفتوحة التي تنتجها هذه الشركات وذلك لإدخالها ضمن بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع النقل، وتتمثل هذه المعطيات خاصة في:

1. المعطيات الأساسية المتعلقة باستغلال الأسطول (قائمة المحطات، قائمة الخطوط،

قائمة السفرات حسب الخطوط تضم الأوقات بالنسبة لكل محطة ذهابا وإيابا)؛

2. المعطيات الجاهزة والمطابقة لمواصفات البيانات المفتوحة.

✓ تم بالتعاون مع الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، الانتهاء من إنجاز بوابة البيانات المفتوحة بقطاع النقل (الرابط: <http://data.transport.tn>) وتهدف هذه البوابة إلى إتاحة النفاذ للعموم لجلّ البيانات العمومية التي تهتمّ قطاع النقل (البري، البحري، الجوي) وذلك في شكل مفتوح قصد تثمين هذه البيانات وتسهيل إعادة استعمالها لتطوير تطبيقات جديدة ذات قيمة مضافة خاصة في مجال إعلام المسافرين (عبر الواب والهواتف الذكية (...)

✓ تم الشروع في إدخال البيانات التي تم التوصل بها من قبل المؤسسات والمنشآت تحت الإشراف ضمن البوابة المذكورة (عدد الوحدات حاليا: 104 وهي مختلفة ومنبثقة عن 05 مجالات: النقل البري 64، النقل البحري 25، النقل الجوي 5، الرصد الجوي 10)؛

✓ تم بتاريخ 29 أكتوبر 2018، تنظيم ندوة صحفية مشتركة بين وزارة النقل والجمعية التونسية للمراقبين العموميين لتقديم خطة وزارة النقل في مجال البيانات المفتوحة والتعريف بالبوابة القطاعية وأهمّ خصائصها الفنية وكذلك إمضاء اتفاقيات في مجال البيانات المفتوحة بين الجمعية التونسية للمراقبين العموميين من ناحية ووزارة النقل والشركات الجهوية للنقل بالقيروان وصفاقس ومدنين والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من ناحية أخرى؛

✓ تواصل مسار فتح البيانات بقطاع النقل من خلال العمل على إعداد دفعة ثانية من البيانات (على مستوى الوكالة الفنية للنقل البري وشركة الخطوط التونسية) يتم إدخالها بصفة أوتوماتيكية ببوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع النقل؛

✓ انخرطت الوزارة في خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (OGP) 2018-2020 (تم قبول مقترح وزارة النقل حول إدراج تعهد ضمن خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة والمتمثل في "تعزيز فتح البيانات العمومية وإعلام المسافرين في مجال النقل البري: تصميم وتركيز قاعدة بيانات موحدة لمحطات النقل البري على المستوى الوطني ونشرها في شكل مفتوح "Référentiel National d'Arrêts")؛

✓ المساهمة ضمن فريق العمل المحدث على مستوى رئاسة الحكومة في أنشطة استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني.

## د- النفاذ إلى المعلومة حسب الطلب:

### 1-دراسة مطالب النفاذ الى المعلومة والطعون الواردة على وزارة النقل:

تتمّ أهم إجراءات عمليات النفاذ بوزارة النقل وفق المراحل التالية:

#### 1-التقدّم بمطلب للنفاذ الى المعلومة:

ينقدّم الباحث عن معلومة سواء كان شخصا معنويا أو طبيعيا بمطلب في النفاذ الى المعلومة وذلك عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني وذلك إثر تعميم مطبوعة وفق نموذج موحد متوفر في الغرض على بوابة النقل أو على ورق عادي.

2-دراسة مطلب النفاذ من قبل المكلف بالنفاذ الى المعلومة بالوزارة أو بالإدارات الجهوية حيث يتم النظر في:

- الإجابة مباشرة إذا كانت المعلومة متوفرة أو موجودة في أحد مواقع الواب بقطاع النقل أو عدم الاختصاص.
- طلب توضيحات حول المعطيات المراد النفاذ اليها لدى طالب النفاذ إما شفاهيا أو كتابيا بخصوص بعض المطالب.
- النظر في نوعية المعلومة المطلوبة خصوصا إذا كانت مبدئيا تتضمن استثناءات من النفاذ.
- الإحالة إلى الهيكل المعني بموضوع مطلب النفاذ مع ارشاده الى ضرورة الحجب الجزئي للمعلومة المستثناة من النفاذ اليها متى كان ذلك ممكنا والتواصل معه في الغرض.

3-تسجيل مطلب النفاذ الوارد في سجل النفاذ الى المعلومة وتسجيل الهياكل المعنية والاجابات والردود على طالب النفاذ.

- 4-التنسيق مع الهيكل المعني أو بطلب منه في بعض الحالات في استشارة الهياكل الأخرى وخاصة الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصرف في الوثائق والأرشيف أو عبر جلسات عمل للنظر في الاستثناءات المتعلقة بالنفاذ، كما يتم تذكيره بضرورة احترام الآجال.
- 5-إجابة طالب المعلومة وذلك إما كتابيا أو إلكترونيا وفقا لرد الهيكل المعني.

وقد تلقى المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بوزارة النقل العديد من المطالب التي تهم الإدارات الجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لوزارة النقل وقام بتوجيهها إلى الإدارات المعنية ومتابعة الإجابة عليها كذلك قام المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بمتابعة بعض الملفات الخاصة بمطالب النفاذ إلى المعلومة الموجهة إلى الإدارات الجهوية أو المؤسسات أو المنشآت العمومية وكذلك متابعة مطالب التظلم المرفوعة ضد الهياكل المذكورة أعلاه. كما تتم متابعة بعض الملفات مع هيئة النفاذ إلى المعلومة وخاصة القضايا المرفوعة ضد الوزارة أو المؤسسات والمنشآت الخاضعة لإشرافها بالتنسيق مع الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصرف في الوثائق والأرشيف.

وللإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصرف في الوثائق والأرشيف دور حيوي بخصوص ابداء الرأي حول بعض الوضعيات، حيث يتم استشارتها من قبل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة أو من الهياكل المعنية بالمطالب أو عبر عقد اجتماعات لدراسة الوثائق المطلوبة.

## 2-متابعة النفاذ الى المعلومة بالقطاع:

ورد خلال سنة 2018، 23 مطالبا نفاذ إلى المعلومة تخص المنشآت العمومية تمت احالتها اليها والتوصل بالأجوبة اللازمة. وبذلك يقوم المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بمراسلة الهيكل المعني وفي أغلب الحالات يتم دراسة الأمر مع المكلف بالنفاذ الى المعلومة به وخصوصا عملية الإتاحة الجزئية للمعلومة متى كان ذلك ممكنا، كما تتم معالجة التظلمات مع الهياكل المعنية بإفادتها بأن الأصل هو إتاحة المعلومة مع حجب المعطيات المستثناة.

وقد طلبت الهياكل استشارات من الوزارة بخصوص بعض مطالب النفاذ الى المعلومة من المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة أو من الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصرف في الوثائق



والأرشيف ويتم التنسيق معها بخصوص الإجابة. ويتم في بعض الحالات دراسة المعلومات التي وفرها الهيكل المعني والنظر في أنه قد أجاب فعلا على الطالب لتمكين الطالب من النفاذ إليها.

هذا وقد تم استصدار منشور السيد وزير النقل عدد 29 بتاريخ 05 جويلية 2018 الذي يدعو المصالح المركزية والجهوية بالوزارة لتطبيق مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018 حول الحق في النفاذ الى المعلومة.

وتم ارسال مذكرات من السيد وزير النقل إلى المؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة بتاريخ 02 نوفمبر 2018 لتذكيرها بضرورة احترام مبدأ النفاذ إلى المعلومة والتعاطي مع الطلبات الواردة عليها دون خلفيات بإتاحة المعلومات المطلوبة في الآجال مع حجب الأجزاء منها المشمولة بالاستثناء متى كان ذلك ممكنا، كما تم إشعارها بمزيد نشر المعلومات وتحيينها خصوصا للتصيص في مواقعها على رابط البيانات المفتوحة بقطاع النقل (<http://data.transport.tn>) ودعوة المنشآت الأخرى لإعداد النسخة العربية أو لإنجاز موقع واب خاص بها ونشره للعموم في أقرب الآجال.

### 3-الإحصائيات:

وفيما يلي جدول متابعة مطالب النفاذ الى المعلومة خلال سنة 2018:

جدول متابعة مطالب النفاذ الى المعلومة خلال سنة 2018

الملاحظات	النسبة (%)	عدد المطالب	البيان
(6)	100	92	مطالب النفاذ إلى المعلومة
(5)	89	82	الرد الإيجابي
(1)		55	رد إيجابي
(2)		13	الرد بعدم توفر أو جاهزية المعلومة
(3)		14	الرد بعدم الإختصاص
(4)	11	10	الرد بالرفض أو عدم الرد
منها 3 تخص المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الاشراف	12	11	مطالب التظلمات
منها 4 تخص المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الاشراف	11	10	مطالب الطعون

$$(1)+(2)+(3)=(5)$$

$$(5)+(4)=(6)$$

وقد بلغت نسبة الرد الإيجابي حوالي 90% موزعة كما يلي:

- إتاحة المعلومة أو مزيد الاستفسار عنها: 67%
- الرد بعدم توفر أو جاهزية المعلومة: 16%
- الرد بعدم الإختصاص: 17%

هذا وقد ورد على الوزارة 11 تظلما منها 3 تخص المؤسسات والمنشآت العمومية تحت الاشراف و10 طعون منها 4 تخص المنشآت العمومية.

وفيما يلي جداول إحصائية لمتابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب صيغة النفاذ وحسب نوعية الهيكل الذي لديه المعلومة وحسب نوعية الطالب وحسب محاور الاهتمام. كما تم اعداد جداول بخصوص التأخير في الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة واحصائيات المطالب المرفوضة حسب أسباب الرفض.

### 3-1- احصائيات مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب صيغة النفاذ:

صيغة النفاذ إلى المعلومة	العدد	النسبة (%)
الاطلاع على عين المكان		
الحصول على نسخة ورقية	71	77
الحصول على نسخة إلكترونية	21	23
الحصول على مقتطفات		
<b>العدد الجملي</b>	<b>92</b>	<b>100</b>

يتبين من الجدول أن أغلب مطالب النفاذ إلى المعلومة مطلوبة ورقيا بنسبة 77%.

### 3-2- احصائيات مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب نوعية الهيكل المطلوب:

نوعية الهيكل المطلوب	العدد	النسبة (%)	الملاحظات
المصالح المركزية بالوزارة	56	61	
الإدارات الجهوية	13	14	
المنشآت والمؤسسات العمومية	23	25	
<b>العدد الجملي</b>	<b>92</b>	<b>100</b>	

يتبين من الجدول أن المطالب المتعلقة بالمؤسسات والمنشآت العمومية تمثل أقل من الربع وأغلبها مطالب النفاذ إلى المعلومة تخص الوزارة.

### 3-3- احصائيات مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب نوعية الطالب:

نوعية الطالب	العدد	النسبة (%)	الملاحظات
مواطن	35	38	
جمعية	50	54	
مؤسسة	3	3	
صحفي	4	4	
<b>العدد الجملي</b>	<b>92</b>	<b>100</b>	

يستنتج من هذا الجدول أن الجمعيات والمؤسسات تحظى بأكثر من نصف المطالب الموجهة للوزارة.

### 3-4- احصائيات مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب أهم محاور الاهتمام:

الملاحظات	النسبة (%)	العدد	أهم محاور الاهتمام
	55	51	معطيات أو تقارير أو قوائم (عامة أو خصوصية)
	9	8	احصائيات
	11	10	محاضر جلسات أو مقررات (اسناد أو الغاء أو تحيين)
	7	6	وثائق صفقات أو شرايات ونتائجها
	9	8	وثائق مناظرات وبرامجها ونتائجها (انتدابات أو ترقيات أو امتحانات مهنية)
	10	9	تقارير تفقد أو رقابة
	100	92	المجموع

تمثل المعطيات والتقارير أكثر من نصف اهتمام طالبي النفاذ إلى المعلومة (55%) والبقية موزعة بنسب متقاربة (حوالي 10%) محاضر أو احصائيات أو تقارير رقابة أو وثائق صفقات ومناظرات مع العلم ان بعض المطالب تتضمن طلب الحصول على معطيات مختلفة.

### 3-5- احصائيات مطالب النفاذ على المعلومة المرفوضة:

الملاحظات	النسبة (%)	العدد	أنواع مطالب النفاذ إلى المعلومة المرفوضة
(02) تتضمن الوثائق معطيات شخصية (01) ملف بصدد الإعداد	30	3	رفض مطلب الحصول على المعلومة
			عدم تعليل رفض إتاحة المعلومة
	60	6	عدم الرد على المطلب في الأجال القانونية
			عدم اتاحة المعلومة وفق الصيغة التي تم تحديدها في المطلب
			اشتراط دفع معلوم مجحف مقابل الحصول على المعلومة
	10	1	أسباب أخرى: إتاحة ملخص لوثيقة عوضا عنها
	100	10	العدد الجملي

يستنتج من هذا الجدول أنه لم يتم الرد على أغلب المطالب المرفوضة وهو رفض ضمني. وتبقى نسبة رفض المطالب حوالي 11%.

### 3-6- احصائيات التأخير في الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة:

التأخير في الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة	العدد	النسبة (%)	الملاحظات
رد إيجابي في الآجال	49	53	
رد بالرفض في الآجال	2	2	
مجموع الردود في الآجال	51	55	
رد إيجابي بعد الآجال	33	36	
رد بالرفض بعد الآجال	2	2	
عدم الرد	6	7	
مجموع الردود بعد الآجال أو عدم الرد	41	45	
المجموع العام	92	100	

يستنتج من هذا الجدول أن الردود في الآجال تمثل 55%. وتم تسجيل تأخير يفوق الـ10 أيام في 12 مطلباً كما أن سبب التأخير يكون في عدم توجيه المطلب إلى المكلف بالنفاذ مباشرة أو مطالب تخصص المنشآت العمومية.

### هـ- التحديات والمعوقات: النقائص المرتبطة بالتشريعات وبيئات النفاذ

#### 1- الإشكاليات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومة:

تتمثل أبرز الإشكاليات فيما يلي:

- عدم نشر أو البطء في نشر بعض البرامج والأنشطة ببوابة النقل؛
- نقص في تحيين المعطيات المنشورة ببوابة النقل وخاصة فيما يتعلق ببعض المعلومات الإحصائية؛
- عدم نشر بعض المعطيات الخاصة بالوزارة بشكل مفتوح ببوابة البيانات المفتوحة بقطاع النقل؛
- صعوبة تحيين بوابة النقل فنياً بسبب نقص الموارد البشرية الفنية في الغرض.

#### 2- الإشكاليات والصعوبات للنفاذ إلى المعلومة حسب الطلب:

تتمثل أغلب الإشكاليات والصعوبات للنفاذ إلى المعلومة حسب الطلب فيما يلي:

- عدم إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارة وبالمؤسسات والمنشآت العمومية؛
- عدم تكوين وتحسيس أغلب الإدارات المركزية وبعض الإدارات الجهوية بخصوص النفاذ إلى المعلومة؛
- نقص في الموارد البشرية بخصوص النفاذ إلى المعلومة؛
- عدم تفرغ المكلف بالنفاذ إلى المعلومة لهذه المهمة بالنظر لحجم المهام الموكولة إليه؛
- صعوبة التنسيق مع الهياكل المنتجة للمعلومة أو التي بحوزتها بخصوص نشرها أو توفيرها للمكلف بالنفاذ إلى المعلومة؛

- صعوبة توفير المعطيات في الأجال خصوصا إذا تعلق المطلب بعديد المعلومات الواجب توفيرها والتي تتطلب أحيانا إعداد جداول مخصصة أو البحث عن المعطيات لدى عديد المصالح في حيز زمني وجيز وفي آجال قانونية محدودة جدا؛
- عدم توفر الوسائل اللوجستية والامكانيات للإدارات الجهوية قصد تلبية بعض المطالب بخصوص النفاذ الى المعلومة؛
- تأخر بعض المصالح في الاستعداد جيدا لمطالب النفاذ مما ينجر عنه تأخير في الاستجابة؛
- تخوف بعض الهياكل من تبعات النفاذ الى المعلومة على الأعوان وخصوصا أعضاء لجان الاختبارات وطلب حمايتهم من الضرر المحتمل عليهم؛
- اعتماد الهياكل على القوانين والتراتب السابفة بخصوص النفاذ إلى المعلومات والوثائق.

## و-التوصيات والمقترحات

- تتمثل التوصيات والمقترحات بخصوص النفاذ الى المعلومة كما يلي:
- ضرورة أن تتولى الإدارات العامة الخصوصية والإدارات المعنية بالإحصائيات والمعطيات الواردة بالفصل السادس من القانون الأساسي المذكور أعلاه توفير وتحيين هذه المعطيات دوريا وعلى الأقل كل ثلاثة أشهر ونشرها ببوابة النقل أو ببوابة البيانات المفتوحة؛
- ضرورة تدعيم الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بالموارد البشرية للتمكن من ادراج وتحيين المعطيات ببوابة النقل؛
- توفير الوسائل اللوجستية والامكانيات خاصة للإدارات الجهوية قصد تلبية بعض المطالب بخصوص النفاذ الى المعلومة؛
- ضرورة إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة بالوزارات وبالمؤسسات والمنشآت العمومية بالنظر لحجم المهام الموكولة إلى المكلف بالنفاذ الى المعلومة ولتقاضي تشتت الوظائف ولتذليل الصعوبات المعترضة في الغرض بإعتبار مهام المكلف بالنفاذ للمعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية الملقاة على عاتقه مع عدم تفرغه الكلي؛
- ضرورة إعداد برامج تحسيسية تهدف إلى نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة للمسؤولين الأولين على الهياكل بالوزارة وبالمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافها.